

دولة رئيس مجلس النواب الاستاذ نبيه بري المحترم

الموضوع: اقتراح القانون الرامي الى تعديل بعض المواد من قانون القضاء العسكري

بالإشارة الى الموضوع اعلاه نودعكم ريباً اقتراح القانون الرامي الى تعديل المواد 24 و 25 و 27 و 28 من قانون القضاء العسكري.

للتفضل بالاطلاع واعطائه المجرى القانوني اللازم

بيروت فيه: 2021/2/11


ديار الله

بعض مواد قانون العقوبات المنصوص عنها في القضاء العسكري

المادة - 273 اعمال عدوان ضد لبنان*

كل لبناني حمل السلاح على لبنان في صفوف العدو عوقب بالاعدام.

كل لبناني وان لم ينتم الى جيش معاد، أقدم في زمن الحرب على أعمال عدوان ضد لبنان عوقب بالاشغال الشاقة المؤبدة.

كل لبناني تجند بأي صفة كانت في جيش معاد ولم يفصل عنه قبل أي عمل عدوان ضد لبنان عوقب بالاشغال الشاقة المؤقتة وان يكن قد اكتسب بتجنيدِه الجنسية الاجنبية .

المادة - 274 دس الدسائس لدى دولة اجنبية*

كل لبناني دس الدسائس لدى دولة أجنبية أو اتصل بها ليدفعها الى مباشرة العدوان على لبنان أو ليوثر لها الوسائل الى ذلك عوقب بالاشغال الشاقة المؤبدة.

وإذا أفضى فعله الى نتيجة عوقب بالاعدام .

المادة - 275 دس الدسائس لدى العدو*

كل لبناني دس الدسائس لدى العدو أو اتصل به ليعاونه بأي وجه كان على فوز قواته عوقب بالاعدام .

المادة - 276 شلّ الدفاع الوطني*


يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة كل لبناني أقدم بأي وسيلة كانت قصد شلّ الدفاع الوطني، على الاضرار بالمنشآت والمصانع والبواخر والمركبات الهوائية والادوات والذخائر والارزاق وسبل المواصلات وبصورة عامة بكل الاشياء ذات الطابع العسكري أو المعدة لاستعمال الجيش أو القوات التابعة له.

يقضى بالاعدام اذا حدث الفعل في زمن الحرب أو عند توقع نشوبها أو أفضى الى تلف نفس .

المادة - 277 محاولة ضم الأراضي اللبنانية الى دولة أجنبية*

يعاقب بالاعتقال الموقت خمس سنوات على الاقل كل لبناني حاول بأعمال أو خطب أو كتابات أو بغير ذلك أن يقتطع جزءاً من الارض اللبنانية ليضمه الى دولة أجنبية أو أن يملكها حقاً أو امتيازاً خاصاً بالدولة اللبنانية .

إذا كان الفاعل عند ارتكابه الفعل منتمياً الى احدى الجمعيات او المنظمات المشار اليها في المادتين 298 و318 عوقب بالاعتقال مؤبداً .


د. محمد كسرال

المادة - 278 مساعدة العدو وتسهيل فرار اسرى الحرب*^{١١١}

كل لبناني قدم مسكنا أو طعاما أو لباسا لجاسوس أو لجندي من جنود الاعداء يعمل للاستكشاف أو لعميل من عملاء الاعداء أو ساعده على الهرب أو أجرى اتصالا مع أحد هؤلاء الجواسيس أو الجنود أو العملاء وهو على بينة، من أمره، يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة.

كل لبناني سهل فرار أسير حرب أو أحد رعايا العدو المعتقلين عوقب بالاعتقال الموقت .

المادة - 279 دولة حليفة*

تفرض أيضا العقوبات المنصوص عليها في هذه النبذة اذا وقع الفعل على دولة تربطها بلبنان معاهدة تحالف أو وثيقة دولية تقوم مقامها .

المادة - 280 شمول المواد 274 الى 278 للأجنبي المقيم في لبنان*^{١١١}

ينزل منزلة اللبنانيين بالمعنى المقصود في المواد الـ 274 الى 278 الاجانب الذين لهم في لبنان محل اقامة أو سكن فعلي

النبذة -2 في التجسس

المادة - 281 دخول الى مكان محظور*^{١١١}

من دخل أو حاول الدخول الى مكان محظور، قصد الحصول على أشياء أو وثائق أو معلومات يجب أن تبقى مكتومة حرصا على سلامة الدولة عوقب بالحبس سنة على الأقل واذا سعى بقصد التجسس فبالاشغال الشاقة المؤقتة .

المادة - 282 سرقة معلومات مكتومة*

من سرق أشياء أو وثائق أو معلومات كالتي ذكرت في المادة السابقة أو استحصل عليها عوقب بالاشغال الشاقة المؤقتة.

اذا اقترفت الجناية لمنفعة دولة أجنبية كانت العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة .

المادة - 283 افشاء معلومات مكتومة*^{١١١}

من كان في حيازته بعض الوثائق أو المعلومات كالتي ذكرت في المادة الـ 281 فأبلغه أو أفشاه دون سبب مشروع عوقب بالحبس من شهرين الى سنتين.

ويعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة خمس سنوات على الأقل اذا أبلغ ذلك لمنفعة دولة أجنبية.


م. م. م. م.

إذا كان المجرم يحتفظ بما ذكر من المعلومات والأشياء بصفة كونه موظفاً أو عاملاً أو مستخدماً في الدولة فعقوبته الاعتقال المؤقت في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الأولى والأشغال الشاقة المؤبدة في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثانية.

إذا لم يؤخذ على أحد الأشخاص السابق ذكرهم إلا خطأ غير مقصود كانت العقوبة الحبس من شهرين إلى سنتين .

المادة - 284 دولة معادية*

إذا اقترفت الجرائم المنصوص عليها في هذه النبذة لمصلحة دولة معادية شددت العقوبات وفاقاً لأحكام المادة 257.

النبذة -3 في الصلات غير المشروعة بالعدو

المادة - 285 صفقة تجارية مع العدو

يعاقب بالحبس سنة على الأقل وبغرامة لا تنقص عن مائتي ألف ليرة لبنانية كل لبناني وكل شخص ساكن لبنان أقدم أو حاول أن يقدم مباشرة أو بواسطة شخص مستعار على صفقة تجارية أو أي صفقة شراء أو بيع أو مقايضة مع أحد رعايا العدو أو مع شخص ساكن بلاد العدو.

يعاقب بذات العقوبة كل لبناني وكل شخص في لبنان من رعايا الدول العربية يدخل مباشرة أو بصورة غير مباشرة وبدون موافقة الحكومة اللبنانية المسبقة بلاد العدو حتى وإن لم يكن المقصود من دخوله أحد الأعمال المنصوص عليها في الفقرة السابقة من هذه المادة .

المادة - 286 مساهمة في قرض لمنفعة دولة معادية*

يستحق العقاب الوارد في المادة السابقة من ذكر فيها من الأشخاص إذا ساهموا في قرض أو اكتتاب لمنفعة دولة معادية أو سهلوا أعمالها المالية بوسيلة من الوسائل .

المادة - 287 اختلاس أموال دولة معادية*

من أخفى أو اختلس أموال دولة معادية أو أموال أحد رعاياها المعهود بها إلى حارس عوقب بالحبس من شهرين إلى سنتين وبغرامة أقلها مائتي ألف ليرة .

المادة - 288 اعتقال مؤقت*

يعاقب بالاعتقال المؤقت :

من خرق التدابير التي اتخذتها الدولة للمحافظة على حيادها في الحرب .



من أقدم على اعمال أو كتابات أو خطب لم تجزها الحكومة فعرض لبنان لخطر أعمال عدائية أو عكر صلاته بدولة أجنبية أو عرض اللبنانيين لأعمال ثأرية تقع عليهم أو على أموالهم .

المادة - 289 تغيير دستور دولة أجنبية بالعنف*

كل اعتداء يقع في الارض اللبنانية أو يقدم عليه احد الرعايا اللبنانيين قصد أن يغير بالعنف دستور دولة أجنبية أو حكومتها أو يقطع جزءا من أرضها يعاقب عليه بالاعتقال الموقت .

ان المؤامرة التي ترمي الى احدى الجنايات السالفة الذكر توجب الحبس سنة على الاقل .

المادة - 290 تجنيد جنود لقتال دولة أجنبية*

من جند في الارض اللبنانية دون موافقة الحكومة جنودا للقتال في سبيل دولة أجنبية عوقب بالاعتقال الموقت أو بالابعاد .

المادة - 291 تحريض جنود أجنبية على الفرار*

يعاقب بالحبس من ستة أشهر الى سنتين وبغرامة لا تجاوز أربعمائة ألف ليرة على كل تحريض يقع في لبنان أو يقوم به لبناني باحدى الوسائل المذكورة في المادة الـ 288 لحمل جنود دولة أجنبية من جنود البر أو البحر أو الجو على الفرار أو العصيان .



سيرة لبر الاله

قانون القضاء العسكري

الباب الثاني: صلاحية المحاكم العسكرية

النص الحالي	الاقتراح
<p>المادة 24: الجرائم الداخلة ضمن صلاحية المحاكم العسكرية تختص المحاكم العسكرية بالنظر في:</p> <p>1- الجرائم المنصوص عليها في الكتاب الثالث من هذا القانون.</p> <p>2- جرائم الخيانة والتجسس والصلوات غير المشروعة بالعدو المنصوص عليها في المواد 273 حتى 287 من قانون العقوبات وفي المادتين 290 و 291 منه أيضا وفي القوانين الخاصة التي تعاقب على هذه الجرائم.</p> <p>3- الجرائم المتعلقة بالأسلحة والذخائر الحربية المنصوص عليها في قانون الاسلحة وذلك ضمن الشروط المحددة فيه وفي هذا القانون.</p> <p>4- الجرائم المرتكبة في المعسكرات وفي المؤسسات والثكنات العسكرية.</p> <p>5- الجرائم الواقعة على شخص احد العسكريين، باستثناء تلك التي تقع على شخص احد المجندين ولا تتعلق بالوظيفة.</p> <p>6- الجرائم الواقعة على شخص أحد رجال قوى الامن الداخلي والامن</p>	<p>المادة 24: الجرائم الداخلة ضمن صلاحية المحاكم العسكرية تختص المحاكم العسكرية بالنظر في:</p> <p>1- الجرائم المنصوص عليها في الكتاب الثالث من هذا القانون.</p> <p>2- جرائم الخيانة والتجسس والصلوات غير المشروعة بالعدو المنصوص عليها في المواد 273 حتى 287 من قانون العقوبات وفي المادتين 290 و 291 منه أيضا وفي القوانين الخاصة التي تعاقب على هذه الجرائم.</p> <p>3- الجرائم المتعلقة بالأسلحة والذخائر الحربية المنصوص عليها في قانون الاسلحة وذلك ضمن الشروط المحددة فيه وفي هذا القانون.</p> <p>4- الجرائم المرتكبة في المعسكرات وفي المؤسسات والثكنات العسكرية.</p> <p>5- الجرائم الواقعة على شخص احد العسكريين <u>والمعلقة بوظيفته العسكرية.</u></p> <p>6- الجرائم الواقعة على شخص أحد رجال قوى الامن الداخلي والامن</p>

سعيد بن الم

العام.

7- الجرائم الواقعة على الموظفين المدنيين في وزارة الدفاع الوطني والمحاكم العسكرية أو لدى الجيش وقوى الامن الداخلي والامن العام اذا كان لهذه الجرائم علاقة بالوظيفة وتستمر هذه الصلاحية بعد تسريح الاشخاص المذكورين في الفقرات 5-6-7

8- جميع الجرائم، مهما كان نوعها، التي تمس مصلحة الجيش او قوى الامن الداخلي أو الامن العام.

9- الجرائم الواقعة على شخص أحد رجال الجيوش الاجنبية او التي تمس بمصلحتها ما لم يكن هناك اتفاق مخالف على تحديد الصلاحية بين الحكومة اللبنانية والسلطة التابعة لها هذه الجيوش.

10- مخالفات احكام قانون خدمة العلم .


العام والمتعلقة بوظيفته العسكرية.

7- الجرائم الواقعة على الموظفين المدنيين في وزارة الدفاع الوطني والمحاكم العسكرية أو لدى الجيش وقوى الامن الداخلي والامن العام اذا كان لهذه الجرائم علاقة بالوظيفة وتستمر هذه الصلاحية لمدة سنة بعد تسريح الاشخاص المذكورين في الفقرات 5-6-7

8- جميع الجرائم، مهما كان نوعها، التي تمس مصلحة الجيش او قوى الامن الداخلي أو الامن العام.

9- الجرائم الواقعة على شخص أحد رجال الجيوش الاجنبية اذا كانت مرتبطة بوظيفتهم العسكرية، او التي تمس بمصلحتها ما لم يكن هناك اتفاق مخالف على تحديد الصلاحية بين الحكومة اللبنانية والسلطة التابعة لها هذه الجيوش.

10- مخالفات احكام قانون خدمة العلم .


سعد سالم

المادة 25: انحصار صلاحية المحكمة العسكرية بدعوى الحق العام تنحصر صلاحية المحكمة العسكرية من أية درجة كانت، بدعوى الحق العام دون الحق الشخصي، ولها ان تقرر اعادة الاشياء المضبوطة كمواد جرمية الى اصحابها، اذا كان القانون لا يوجب مصادرتها والا فتصادر لمصلحة الجيش.

اذا لم يراجع صاحب الحق بالاشياء المضبوطة المحكوم بإعادتها اليه خلال مدة خمس سنوات منذ تاريخ انبرام الحكم النهائي فيصار ايضا الى مصادرتها لمصلحة الجيش.

أما الاشياء التافهة فيصار الى اتلافها بموجب محضر ينظم بمعرفة مفوض الحكومة.

لا يجوز استماع الشاكي الا على سبيل المعلومات.

تقام دعوى الحق الشخصي امام المحكمة المدنية الصالحة ويتوقف صدور الحكم بها حتى فصل دعوى الحق العام نهائيا. ويعفى الشاكي المتضرر من رسوم الدعوى .

المادة 25: انحصار صلاحية المحكمة العسكرية بدعوى الحق العام تنحصر صلاحية المحكمة العسكرية من أية درجة كانت، بدعوى الحق العام دون الحق الشخصي، ولها ان تقرر اعادة الاشياء المضبوطة كمواد جرمية الى اصحابها، اذا كان القانون لا يوجب مصادرتها والا فتصادر لمصلحة الجيش.

اذا لم يراجع صاحب الحق بالاشياء المضبوطة المحكوم بإعادتها اليه خلال مدة خمس سنوات منذ تاريخ انبرام الحكم النهائي فيصار ايضا الى مصادرتها لمصلحة الجيش.

أما الاشياء التافهة فيصار الى اتلافها بموجب محضر ينظم بمعرفة مفوض الحكومة.

لا يجوز استماع الشاكي الا على سبيل المعلومات.

تقام دعوى الحق الشخصي امام المحكمة المدنية الصالحة ويتوقف صدور الحكم بها حتى فصل دعوى الحق العام نهائيا. ويعفى الشاكي المتضرر من رسوم الدعوى .

٧١

المادة 26: تعيين المرجع

عند وجود خلاف سلبي او ايجابي على الصلاحية بين مرجعين قضائيين عسكريين، يصار الى تعيين المرجع من قبل محكمة التمييز العسكرية هيئتها الجنحية بناء على طلب مفوض الحكومة.

وإذا كان هذا الخلاف واقعا بين محكمة عسكرية ومحكمة عدلية فيصار الى تعيين المرجع من قبل محكمة التمييز العدلية بناء على طلب النائب العام لدى محكمة التمييز.

تطبق في الفقرتين السابقتين الاصول المبينة في القانون العادي .

المادة 26: تعيين المرجع

عند وجود خلاف سلبي او ايجابي على الصلاحية بين مرجعين قضائيين عسكريين، يصار الى تعيين المرجع من قبل محكمة التمييز العسكرية هيئتها الجنحية بناء على طلب مفوض الحكومة.

وإذا كان هذا الخلاف واقعا بين محكمة عسكرية ومحكمة عدلية فيصار الى تعيين المرجع من قبل محكمة التمييز العدلية بناء على طلب النائب العام لدى محكمة التمييز.

تطبق في الفقرتين السابقتين الاصول المبينة في القانون العادي .

سلا لبرالم

الفصل الثالث: الصلاحية الشخصية

المادة 27: الأشخاص المحاكمين امام المحكمة العسكرية

يحاكم امام المحكمة العسكرية أيا كانت جنسيتهم وأيا كان نوع الجريمة المسندة اليهم:

- 1- العسكريون والمماثلون للعسكريين، باستثناء المجندين عند ارتكابهم جرائم لا علاقة لها بالوظيفة.
- 2- رجال قوى الامن الداخلي والامن العام.
- 3- الاسرى.

4- رجال قوى الجيوش الاجنبية والموظفون المدنيون فيها ما لم يكن هناك اتفاق مخالف على الصلاحية بهذا الشأن بين الحكومة اللبنانية والسلطات التابعة لها هذه الجيوش الاجنبية.

5- الموظفون المدنيون لدى وزارة الدفاع الوطني والجيش والمحاكم العسكرية او قوى الامن الداخلي أو الامن العام اذا كانت جرائمهم ناشئة عن الوظيفة أو واقعة تحت طائلة هذا القانون.

6- كل فاعل أصلي أو شريك أو متدخل أو محرض في جريمة محال بها امام القضاء العسكري أحد الاشخاص المشار اليهم في الفقرات السابقة.

الفصل الثالث: الصلاحية الشخصية

المادة 27: الأشخاص المحاكمين امام المحكمة العسكرية

يحاكم امام المحكمة العسكرية في الجرائم المرتبطة بالوظيفة العسكرية الاشخاص التاليين أيا كانت جنسيتهم:

- 1- العسكريون والمماثلون للعسكريين، باستثناء المجندين عند ارتكابهم جرائم لا علاقة لها بالوظيفة.
- 2- رجال قوى الامن الداخلي والامن العام.
- 3- الاسرى.

4- رجال قوى الجيوش الاجنبية والموظفون المدنيون فيها ما لم يكن هناك اتفاق مخالف على الصلاحية بهذا الشأن بين الحكومة اللبنانية والسلطات التابعة لها هذه الجيوش الاجنبية.

5- الموظفون المدنيون لدى وزارة الدفاع الوطني والجيش والمحاكم العسكرية او قوى الامن الداخلي أو الامن العام اذا كانت جرائمهم ناشئة عن الوظيفة أو واقعة تحت طائلة هذا القانون.

6- كل فاعل أصلي أو شريك أو متدخل أو محرض في جريمة محال بها امام القضاء العسكري أحد الاشخاص المشار اليهم في الفقرات السابقة.

سید البرهان

المادة 28: ملاحقة شخص بجرم مدني وعسكري في آن واحد
اذا لوحق شخص في آن واحد بجرم من صلاحية المحكمة العسكرية
وبجرم من صلاحية المحاكم العادية فانه يحاكم بكل جرم على حدة من
قبل القضاء الصالح.

~~على تبث المحكمة العادية التي تنتظر بعد الاولى بالجرم الذي هو من
صلاحيتها ان تبث عند الاقتضاء، بجمع العقوبات أو بدغمها.~~

اذا كان الجرم جناية من صلاحية المحكمة العسكرية فإنها تنتظر تبعا
للجنائية بسائر الجرائم المتلازمة معها.

واذا كان الجرم من صلاحية القضاء العادي وكان ثمة جرم سلاح حربي
متلازما معه فان القضاء العادي ينظر بالجرمين معا.

المادة 28: ملاحقة شخص بجرم مدني وعسكري في آن واحد
اذا لوحق شخص في آن واحد بجرم من صلاحية المحكمة العسكرية
وبجرم من صلاحية المحاكم العادية فانه يحاكم بكل جرم على حدة من
قبل القضاء الصالح.

وعلى المحكمة التي تنتظر بعد الاولى بالجرم الذي هو من صلاحيتها، ان
تبث عند الاقتضاء، بجمع العقوبات أو بدغمها.

اذا كان الجرم جناية من صلاحية المحكمة العسكرية فإنها تنتظر تبعا
للجنائية بسائر الجرائم المتلازمة معها.

واذا كان الجرم من صلاحية القضاء العادي وكان ثمة جرم سلاح حربي
متلازما معه فان القضاء العادي ينظر بالجرمين معا.


سيد محمد